

# التحليل الاقتصادي للعوامل الهيكلية وغير الهيكلية في الاقتصاد المصري وأثر ذلك على التضخم

إعداد الباحث

جمال أبو زيد

# التحليل الاقتصادي للعوامل الهيكلية وغير الهيكلية فى الاقتصاد المصرى وأثر ذلك على التضخم

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

تمر اقتصادات العالم منذ فترة ليست بالقصيرة بمشاكل إقتصادية عديدة ، وقد طفت على السطح أبرز هذه المشاكل وهى مشكلة الماء والغذاء والطاقة والتضخم وهى مشاكل تعاني منها الدول المتقدمة والدول المتخلفة معاً ، ولا شك أن الدول المتخلفة تعاني من هذه المشاكل بالتبعية نتيجة ارتباط اقتصادات الدول المتخلفة بالدول المتقدمة وأزمة ٢٠٠٨ المالية خير دليل على ذلك ومن وجهة نظرى أنها أزمة فكرية فى الأيدولوجية الإقتصادية أكثر منها مالية ، وهذه نتيجة طبيعية لهيمنة النظام العالمى على جميع اقتصادات العالم . وإننا فى هذا المقام نتناول بالتحليل إحدى هذه الظواهر وهى ظاهرة التضخم . وتهدف الدراسة إلى تحليل للعوامل الهيكلية وغير الهيكلية لمعرفة الخلل فيهما ومحاولة معرفة أثر ذلك على معدل التضخم ومحاولة التقليل من هذه العوامل التى تؤثر على معدل التضخم والمشكلة الحقيقية أن الاقتصاديين اختلفوا فى الأسباب التى تولد التضخم فتارة يقولون السبب فى ذلك هو زيادة عرض نمو النقود ، وآخرون يقولون أن هناك متغيرات خارجية هى التى تسبب التضخم مثل الحروب وغيرها وآخرون يقولون أنها أسباب هيكلية فى بنية الاقتصاد المصرى نفسه هى السبب فى ذلك ونحن فى هذا البحث نحاول التعرف على السبب الحقيقى لهذه المشكلة فى محاولة التعرف على السبب الحقيقى لهذه المشكلة فى محاولة لوضع حلول لتخفيف حدة التضخم على الأقل من خلال إستخدام المنهج الاستقرائى التحليلى فيما كتب فى هذه المسألة ، والآن لابد من معرفة ما هية التضخم والتعريفات التى ذكرت فى ذلك .

## أولاً : تعريف التضخم :

تعددت تعاريف التضخم وقد صيغت عبارات جديدة منها :

- التضخم هو كمية كبيرة من النقود تطارد كمية صغيرة من السلع وهو ما يعنى أن الطلب الكلى أكبر من العرض الكلى .
- وقيل بأنه زيادة فى كمية العملة القابلة للتداول وهذا يعنى أن التضخم ظاهرة نقدية فى حالة نمو.

**ولعل أفضل تعريف للتضخم هو:** ارتفاع مستمر فى المستوى العام للأسعار ، مع انخفاض فى القيمة الحقيقية للنقود ، والميزة الرئيسية لهذا التعريف على التعريفات الأخرى أنه أكثر السياسات ملائمة لإخضاعه للرقابة لأنه إذا عُرِّفَ التضخم فقط بأنه كمية كبيرة من النقود تطارد كمية صغيرة من السلع ، أو أنه مجرد زيادة فى الكمية الموجودة من النقود فهذا يعنى أن السبب فى التضخم هو زيادة معدل نمو فى كمية النقود وبالتالي يمكن الرقابة عليه وإخضاعه للعلاج من خلال خفض نمو كمية النقود، وبالتالي نكون غفلنا الأسباب الأخرى للتضخم .

والآن بعد ذكر تعريف التضخم نطرح السؤال المهم :

### ما هى الأسباب الحقيقية التى تولد التضخم ؟

ذكرنا من قبل أن هناك أسباب هيكلية وأسباب غير هيكلية ونحاول الآن التعرف على هذه الأسباب الهيكلية .

### قبل الخوض فى شرح الأسباب الهيكلية لا بد من تفسير لكلمة هيكل :

الهيكل هو البناء الضخم ، والضخم من كل شىء وينصرف أيضاً لمعنى استمرارية النمو وليس الثبات - كما يدلل المفهوم ، النبات الذى طال وعظم وبلغ .... وهذا البناء له طبيعته وحجمه وتركيباته وأهميته وطريقة عمل هذه المكونات وترباطها ، ومدى تأثيرها أو تأثير كل منها فى الأخرى ، ومدى تشابك وترباط كل تركيب مع الآخر وهيكل الاقتصاد المصرى أى مكوناته ، فهو يتكون من قطاع الزراعة الصناعة ، التجارة ، السياحة والخدمات ، البناء والتشيد ، الكهرباء ، ..... الخ .

## ماهية الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى :-

إن الاختلالات فى الاقتصاد المصرى متعلقة متنوعة ، وهذه الاختلالات لها صلة بالتضخم الحادث فى مصر . وترجع هذه الاختلالات إلى كل من :-

- ١ - اختلال علاقات النمو بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومى .
- ٢ - الاختلال الناجم عن بطء النمو فى القطاع الزراعى .
- ٣ - الاختلال الناجم عن عدم استقرار حصيللة الصادرات .
- ٤ - الاختلال الناجم عن عجز حصيللة النقد الأجنبى .
- ٥ - الأختلال الناجم عن الاختناقات فى سوق العمل .

## أولاً : اختلال علاقات النمو بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومى .

وفقاً لهذا الفرض ، يترتب على تغير هيكل الطلب حتى مع وجود فائض فى الطلب الكلى، ظهور ضغوط تضخمية تدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع ، فقد تغير هيكل الطلب فى الإقتصاد المصرى بمعدل يفوق قدرة الموارد على الإنتقال بين القطاعات الأخرى فيزيد نصيب كل من قطاع البترول والقطاعات الخدمية من الناتج المحلى الإجمالى زيادة كبيرة فى حين هبط نصيب كل من الزراعة والصناعة فى الناتج القومى، وقد استمر نصيب قطاع الزراعة فى الهبوط .

ومع ذلك استمر الطلب على كل من المنتجات الزراعية والسلع الصناعية فى الزيادة ، نتيجة نمو السكان المتسارع أو المتزايد وارتفاع الدخل النقدية وخاصة الدخل المتولدة فى القطاعات الخدمية ، وقد تتبع فى ذلك ظهور عجز فى عرض المنتجات الزراعية والسلع الصناعية مما دفع بأسعارها نحو الارتفاع بمعدلات تفوق مستوى الإرتفاع العام للأسعار وهذا يعنى أن الدخل المتولدة نتيجة نمو بعض القطاعات لم يحسن استغلالها وتوجها إلى الأستثمار بل وجهت إلى الأستهلاك المباشر على

السلع والخدمات وبالتالي حدث فجوة بين الطلب والعرض نتيجة لعدم وجود مرونة فى العرض . حدث اختلاف فى العلاقة بمعنى أن جمود العرض وعدم استجابته بسرعة كافية لتقلبات الطلب قد يرجع لطول فترات تنفيذ المشروعات خلال فترة التنفيذ فيتم الإنفاق الاستثمارى مما يصحبه توزيع دخول إضافية وزيادة الإنفاق الاستهلاكى دون أن يقابلها زيادة فى الإنتاج والعرض لإتباع هذا الطلب الإضافى .

ويمكن تفسير هذه التغيرات القطاعية بصورة مختلفة إلى التالى تم توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات المنتجة مثل الخدمات ، البناء والتشييد على حساب القطاعات الإستراتيجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة وبالتالي حدث قصور فى إنتاج هذه القطاعات مع حاجة الطلب على القطاعات على الأخرى مما ترتب عليه ظهور ضغوط تضخمية أدى إلى تغير المحيط الإقتصادى الخارجى الذى فيه الدول أكثر منه إلى جمود هيكل أو انحرافات هيكلية انعكست على الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة ومدى إسهامها فى الناتج المحلى الأجمالى .

### ثانياً : الاختلال الناتج عن بقاء النمو فى القطاع الزراعى

يعتبر هذا العامل من اهم العوامل الهيكلية فى التضخيم وأكثرها شيوعاً ، فوفقاً لهذا الغرض ، يؤدى كل من نمو السكان وارتفاع مستويات المعيشة ، وارتفاع نسبة التحضر إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية مع جمود عرضها او تباطئه فى النمو أو تناقص المنتج منها محلياً نتيجة لسوء تخصيص الموارد إلى قطاعات أكثر ربحية كالخدمات والتشييد والبناء مما نتج عنه ظهور فائض طلب على الإنتاج المحلى من الغذاء ، مع العلم بأن مسألة الغذاء مسألة أمن قومى وأن العراق فى الحرب على إيران أنتصرت عليها نتيجة الوفرة فى الإحتياطى الغذائى وليس المخزون السلاحي فقط فمن يملك الغذاء يكسب المعركة مع توافر الأسباب الأخرى طبعاً .

وفى حالة التجربة المصرية أسهم كل من هجرة العمالة الزراعية إلى المدن أو إلى الأنشطة غير الإنتاجية، وهجرتهم إلى الدول العربية والإلحاق بعمالة طفيليه مثل سائق، بواب ، حارس وغيرها .

وقد ترتب على عجز الإنتاج المحلى من الغذاء فى إشباع الطلب المتزايد عدة نتائج منها ما يلى .

- ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ( خاصة الخضر والفاكهة واللحوم ) ارتفاعاً شديداً وهى قابلة للزيادة طالما أهمل قطاع الزراعة .
- تعطل قطاع الزراعة من إنتاج المواد الخاص من السلع الوسيطة مما أدى إلى ظهور طاقة عاطلة فى الصناعات المستخدمة لها ونقص فى عرض منتجاتها ،

المواد الغذائية من الخارج بناء على أنها أقل تكلفه من إنتاجها فى الداخل مثل الدقيق والسكر .... الخ .

مما أدى إلى وجود عجز تراكمى فى ميزان المدفوعات نتيجة طبيعية لأستيراد الغذاء ، ويكفى أن نعرف أن المنطقة العربية تستورد غذاء بما قيمته ٢٣ مليار دولار سنوياً ولا شك أن الرقم فى زيادة الآن .

- وطبيعة الحالة المصرية مثلاً أنها كثيفة السكان وبالتالي بطء هذا القطاع الذى كان يستوعب عدداً كبيراً من العمالة وخاصة المنسوجات أدى إلى وجود فائض فى البطالة .....

### ثالثاً : الاختلال الناجم عن عدم استقرار حصيلة الصادرات :

يرجع عدم الاستقرار لوجود انحراف فى البنيان الاقتصادى ويعنى ذلك غياب التنوع فى القطاعات المنتجة والإعتماد على قطاع واحد كما فى حالة دول الخليج فى الإعتماد على قطاع البترول فقط مع غياب الصناعات التحويلية مما يؤدى إلى تصدير المواد الخام كما هى إلى الدول الغربية التى تأخذها وتحولها إلى صناعات غالية الثمن إلينا مرة أخرى وأيضاً يكون هذا القطاع عرضة للتذبذب نتيجة الارتباط بالدول الخارجية بمعنى أن أى أزمة عندهم تؤثر على هذه الدول .

ولعل تأثير تقلب حصيلة الصادرات فى مصر انعكس بصفة أساسية على إيرادات الحكومة بمعنى أنه إذا زادت حصيلة الصادرات زاد الدخل الحقيقى فى المجتمع وبالتالي تولدت دخول جديدة تنفق على الاستهلاك وإذا انخفضت الصادرات انخفضت الدخل وقل الأنفاق على الاستهلاك وتفقد الدولة القدرة على تمويل الواردات وعلى التراخى أو التشدد فى ضبط الأنفاق العام .

#### رابعاً : الاختلال الناجم عن عجز حيلة النقد الأجنبي :

من الأسباب الهيكلية الأساسية للتضخم عجز حيلة النقد الأجنبي عن الوفاء باحتياجات الاستيراد من السلع الغذائية ، والمواد الوسيطة وقطع الغيار ، مما يترتب عليه أمران :

- الأول وهو مباشر ارتفاع الأسعار المحلية ، الثانى وهو غير مباشر وجود طاقات عاطلة فى القطاعات السلعية لعدم كفاية الواردات مع قطع الغيار والمواد الوسيطة مما يدفع أيضا بالأسعار نحو الإرتفاع مع قطع الغيار والمواد الوسيطة، مما يدفع أيضا بالأسعار نحو الإرتفع أضف إلى ذلك أن ارتفاع أسعار السلع المستوردة يؤدى إلى نحو الطلب إلى بدائلها مما يشعل التضخم بسبب اختلاف علاقات النمو بين القطاعات المختلفة .

#### خامساً : الاختلال الناجم عن الاختناقات فى سوق العمل .

من العوامل المسببة للتضخم تسابق الفئات المختلفة فى المجتمع على زيادة نصيبهم النسبى من الدخل القومى مما يدفع الأسعار للارتفاع والمظهر الرئيسى لهذا التسابق هو مبالغة بعض فئات العمال و أصحاب الحرف المهنية فى المطالبة برفع أجورهم ونجاحهم فى زيادتها بمعدلات تفوق معدل نمو انتاجيتهم ، والخلل هنا أن الأجور فى مصر والمرتبات تتمدد إدارياً وهى بذلك تكون ثابتة فترات طويلة وبالتالي تخلت عن مستوى الإنتاجية والصواب هو ان تكون الأجور والمرتبات مرتبطة بمستوى رفع الأداء و الإنتاجية وقد حاول العاملون فى الحكومة تكملة أجورهم المتدنية بالقيام بأعمال إضافية وخاصة فى قطاع الخدمات ، مما يفسر انتشار ظاهرة تعدد أوجه النشاط التى يشترك فيها الفرد بالقيام بأعمال غير معلقة نتيجة اصطحابها بتوزيع دخول لا يقابلها ما يعادلها من إنتاج عيى ، ومن الظواهر المميزة لسوق العمل فى مصر وحود فائض فى عرض العمال غير المهرة وخريجى الجامعات مما يؤدى حصول المجموعة الأولى على دخول مرتفعة لأنهم يقلون بأعمال لا تنفق مع مهارتهم . مع معاناة المجموعة الثانية من البطالة . ولا يخفى الأثر التربوى السيء الناتج عن انشغال المهنيين بأكثر من وظيفة للحصول على أقواتهم من ضياع الأسرة وتركهم

فريسة للإعلام يشكل لهم تصوراتهم وعقائدهم ووجدانهم ، وبالتالي تنشأ أجيال بعيدة عن معرفة الثقافة الإسلامية الصحيحة وهذا بسبب متغير ضعف العقيدة الاقتصادية عندهم .

### ملاحظة :

هذه العوامل الخمس التي سبق ذكرها هي عوامل قابلة للقياس الكمي لوجود بيانات وإحصاءات يمكن قياسها . وبالتالي يمكن معرفة النسب المئوية المطلوبة للقياس إلا أنه يوجد هناك عوامل هيكلية أخرى جديدة بالدخول في دائرة تحليل التضخم وإن تفاوتت من حيث قابليتها للقياس وهي :

### **الخلل في توزيع الدخل :**

فعندما يتميز توزيع الدخل بدرجة عالية من التركيز لصالح الأغنياء فإن ذلك ينعكس في درجة عالية من التركيز في توزيع القوة والنفوذ السياسي لصالح الأغنياء أيضاً ، ومن ثم في تميز السياسات العامة لصالحهم أيضاً ولا شك أن أحد نتائج ذلك التحيزات ذات الصلة الوثيقة بالتضخم في مصر هو تفصيل تمويل عجز الموازنة بالاقتراض الداخلي والخارجي وطبع البنوك على الوسائل الأخرى ، مثل زيادة الضرائب المباشرة على الدخل الكبيرة أو زيادة معدلات الضرائب غير المباشرة على استهلاك الأغنياء ولا شك أن الخلل في توزيع الدخل يمكن أن يؤثر في معدلات التضخم من زاوية أختلاف النصيب النسبي للفئات الاجتماعية المختلفة في توزيع الدخل في الوقت الذي تتبين فيه الميول الحدية للاستهلاك .

ولا يخفى على أحد ما يفعله اليوم رجال الأعمال في مصر كأحد عوامل بقاء رئيس الجمهورية أو الانقلاب عليه لأنه يأتي بسياسات تتعارض مع مصالحهم ونفوذهم السياسي .



## وجود اقتصادات موازية للاقتصاد القومى :

من المعروف أن الاقتصاد المصرى يتألف من عدد من الاقتصادات الفرعية يعمل كل منها وفق قواعد وآليات خاصة من الأمثلة الفرعية لهذه الاقتصادات :

أ - الاقتصاد الحكومى والاقتصاد العام والاقتصاد الخاص الصغير أو التقليدى والاقتصاد المحلى الحديث والاقتصاد الخاص والمحلى الحديث والاقتصاد الخاص المشترك ويمكن النظر بناء على هذه الاقتصادات الفرعية أن الاقتصاد المصرى مكون من اقتصادين نظامى وغير نظامى لا شك ان هذه الاقتصادات لها أوزان نسبية وأسعار نسبية وقد يغيب عنها التجانس وحسب درجة الإنسجام أو التنافر بين أجزاء الاقتصاد الواحد . فمن المرجح أن يؤدى اختلاف الأوزان النسبية للاقتصادات الفرعية فى الاقتصاد المصرى من وقت لآخر إلى تمايزات فى الهيكل الإقتصادى ، ومن ثم إلى تمايزات فى حالة التضخم .

## درجة الفوضى أو الانضباط فى الاقتصاد القومى :

فهذا مدخل آخر للتمييز يبين الهياكل الإقتصادية ، وله أثر هام على مسار التضخم ومعدلاته ، فالاقتصاد تسوده الفوضى ولا تتمكن السلطات الإقتصادية من إلزام المتعاملين فيه ببعض السياسات العامة ربما يكون معرضاً لدرجة أعلى من التضخم فى الاقتصادات الأكثر انضباطاً ، ويصعب جداً على الدول المتخلفة التى تعمل فى ظل اقتصاد مفتوح تقيد شروط دولية وأدوات غربية مثل تحرير التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى وفتح الحدود للشركات العابرة وفى ظل هذه المنظومة العالمية قلما تجد اقتصاد دولة متخلفة إلا ويسوده الفساد والفوضى ومصالح الفئات الخاصة التى لها مصالح مع المنظومة العالمية التى تعمل على تفشى ظاهرة الأسواق السوداء والأنشطة الطفيلية ، وفقدان قوة العملة المحلية لصالح الدولار واليورو ألخ كل ذلك تحت مسمى الآن الأصل هو الحرية فى المعاملات و التقيد هو الاستثناء مع غياب الرقابة من الدولة على الأنشطة الإقتصادية التى تحدث التوازن على كافة الأنشطة الإقتصادية من خلال السياسات العامة للدولة .

## مدى درجة التشابك الصناعى أو القطاعى :

فأوضاع التضخم قد تختلف فى إقتصاد متماسك تغذى قطاعاته بعضها بعضاً ، عنها فى إقتصاد مفكك أو ذى روابط ضعيفة بين قطاعاته المختلفة ، وارتباطة بالخارج أقوى من ارتباطاته الداخلية تعبيراً فى أوضاع التبعية بالخارج ، وأما عن استقلالية الإقتصاد وفك الارتباط بالغرب سنحاول بإذن الله تعالى سرد مقالة خاصة بذلك فى الأجل القريب .

الآن وبعد أن انتهينا من تحليل العوامل الهيكلية والخروج بنتيجة أن لها أثر سيء على التضخم ، لا شك أن العوامل غير الهيكلية هى نتيجة طبيعية لاستمرار زيادة وحدة التضخم نتيجة استخدام السياسات الخاطئة وغياب علاج الأختلالات الهيكلية الرئيسية ، ونحاول الآن معرفة مصدر الضغوط التضخمية غير الهيكلية فى مصر ؟ إن النقطة الرئيسية منذ البداية هى انه لا يوجد مصدر وحيد ولا سبب واحد يمكن التعرف عليه ، ومن ثم لا توجد أداة رقابة يمكن أن تنفرد بوضع سياسة للرقابة على التضخم ، إن أقدم وأسهل تفسير للتضخم هو أن المعروض النقدى يزيد بمعدل أسرع من زيادة المتاح من السلع والخدمات .

## والسؤال الآن : ما هى الأسباب التى تؤدى إلى زيادة المعروض النقدى ؟

### ١ - ارتفاع أسعار الواردات :

ارتفعت أسعار الغالبية العظمى من الواردات وخاصة المواد الغذائية وقتلنا أن سبب ذلك هو عدم قيام القطاع الزراعى بالوفاء بالاحتياجات الخاصة للأفراد وبالتالي كان التعويض عن طريق فتح باب الاستيراد على مصراعيه ، وكان من نتيجة ذلك أن فتح مع الاستيراد أبواباً للفساد واحتكار السلع والسوق السوداء .

وكل هذه الأمور تؤدى ولا شك إلى زيادة حدة التضخم ، وكان هناك تصريح لمسئول سابق فى الحكومة المصرية لماذا لا نزرع القمح بدلاً من إستيراده ؟ وكانت الإجابة إن عندنا نقود نشترى بها غير عابئة بأضرار القرار . والعجيب أن الاستيراد لم يتوقف على السلع الاستراتيجية المهمة نتيجة التخلف البيانى فى الإقتصاد بل ذهبت إلى استيراد كل شيء ما نحن فى حاجة إليه وما غير ذلك ... وهذا يعنى غياب الرقابة على الاستيراد .

## ٢- تخفيض قيمة العملة :

إن تخفيض قيمة العملة كثيراً ما يكون من بين شروط موافقة صندوق النقد الدولي على منح الأئتمان لبلد كمصر تعاني من عجز الحساب الجارى بميزان مدفوعاتها غير أنه يسبب ضعف استجابة كل من الصادرات والواردات للتخفيض فسوف يزيد معدل التضخم ويرتفع المستوى العام للأسعار دون أن يتحقق التحسن المطلوب فى ميزان المدفوعات

## ٣- الأجور :

لسوق العمل بمصر خصائص معينة تؤثر على صورة التضخم بخاصة وعلى سياسة الأجور بعامة ، وهذه السياسة ترتبط بمتغيرين أحدهما خارجى والآخر داخلى : المتغير الخارجى هو وجود طلب على الأيدى العاملة خاصة من الدول العربية سواء كان الطلب على العمال المهرة أو غير المهرة غير أن الطلب على العمالة الماهرة وثيق الصلة بقضية التضخم والنقطة الرئيسية هى ان زيادة الطلب على الأيدى العاملة خاصة من جانب الدول العربية وارتفاع أجورهم يؤدى إلى ارتفاع مستوى أجور نظرائهم فى مصر .

## أما عن المتغير الداخلى :

فإنه يوجد انفصام فى سوق العمل إذا أن زيادة الطلب على أنواع العمل ليست واحدة بمعنى أن الزيادة المطلوبة على العمالة الماهرة وأن أجور هذه الفئات مستمر فى حيث أن نمو الطلب على العمالة غير الماهرة شديد البطء . ومن ثم فهناك ارتفاع فى أجور بعض العمال فى حين توجد بطالة ملموسة وبطالة جزئية فى فئات أخرى . وخلاصة هذا الكلام ان الأجور ينبغى ألا تزيد إلا نتيجة لزيادة الإنتاجية .

والأمر الأخطر هو أن الحكومة كانت تتبنى توظيف جميع الخرجين دون خلق فرص عمل لهم قد نشأ عنها ضغوط على فئات الأجور بما دفعها إلى أعلى بصرف النظر عن زيادة الإنتاجية .

وقد أدت هذه السياسة إلى إزدحام الجامعات والمعاهد وزيادة الإنفاق الحكومى فى شكل أجور ومهايا تدفع إلى عاملين انتاجيتهم منخفضة جداً أو حتى تبلغ الصفر ، والنتيجة هى زيادة المصروفات بالموازنة العامة ، هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع الأجور والمهايا فى القطاع الخاص لاسيما فى ظل حالة التضخم فسوف يجعل العاملين بالحكومة والقطاع

العام يطالبون بزيادة أجورهم ومهاياهم مما يضيف وقوداً إلى نيران التضخم والصواب أن يكون ربط الأجور بالانتاجية .

الأمر الأكثر خطورة هو اتباع الحكومة سياسة التمويل التضخمى من أجل تمويل التنمية الإقتصادية .

يتم تمويل استثمارات التنمية الإقتصادية من مصدرين رئيسين ، الموارد المحلية ، والموارد الخارجية ، وتنقسم الموارد الداخلية إلى المدخرات الحقيقية ، والتمويل عن طريق العجز أو التمويل التضخمى وهو بمثابة ضريبة تفرض على أصحاب الأموال وأكثر الأفراد تضرراً من ذلك هم أصحاب الدخل الثابتة ، الموظف ، أصحاب المعاشات وغيرهم ، إذ أنه عندما لا تكفى المدخرات الإختيارية والإجبارية تمويل الإستثمارات التى تحقق معدلات التنمية المستهدفة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفى وما ينشأ عن ذلك من زيادة معدلات التضخم بينما الجهة التى تحتكر إصدار النقود وهى الحكومة فإنها تحصل على سيطرة أكبر على الموارد الحقيقية ... وفى هذه الحالة يكون التضخم أكثر مشابهة لزيادة الحكومة لفئات الضريبة المعلنة مثل ضريبة الدخل وضريبة العقارات إلخ ..

وسياسة التمويل التضخمى هى نظرية تسمى نظرية الكمية للنقود وصاحب هذه النظرية هو كينز ويؤكد على ما يأتى : -

يمكن أن يشجع التضخم ذاته على الأستثمار وذلك نتيجة زيادة العائد الأسمى على الأستثمار وتخفيض العائد الحقيقى للفائدة وكان كينز أكثر استعداداً لتقليل التضخم الأنكماشى، فقد وصف التضخم بأنه غير عادل .

كما أن الأنكماش غير ملائم غير انه إذا كان يتعين الاختيار بين الإثنين فإنه يفضل التضخم ؛ وذلك لأنه يكون من الأسوأ فى عالم فقر أن تنتشر البطالة بدلاً من إحباط أصحاب الدخل الثابتة . وهو يراهن على المكاسب فى الأجل الطويل ، والتراكم فى رأس المال . وأغلب الظن أن كينز عندما كان يؤيد التمويل التضخمى لعلاج الكساد والبطالة لم يخطر بباله أن التضخم سوف يكون بهذه المعدلات المرتفعة وانه سوف يتكرر بحيث يصبح مزمناً وأنه سوف يظهر الكساد التضخمى والتضخم المكبوت .. إلخ .

والآن نستطيع أن نجمع مختلف العوامل سواء كانت هيكلية أو غير ذلك وأثر ذلك على التضخم فى مصر ولتكن نقطة البداية هى القناة بأن التضخم بالحجم الذى تعانيه مصر منذ عدة سنوات هو مشكلة إقتصادية وإجتماعية وسياسية خطيرة فهو لا يخلق عدم الكفاية بالمعنى الإقتصادى التقليدى فحسب بل ينشأ عنه تحويلات فى الثروة والدخل بطريقة رسمية نتيجة للسياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة مما يؤدى إلى نشوء التوتر والصراع بين مختلف فئات الشعب وبين بعض الفئات وبين الحكومة ، كما يؤدى فى نهاية المطاف إلى الاضطراب وعدم الإستقرار السياسى . وهذه نتيجة طبيعية للتضخم ، وبعد أن رجحنا أن التضخم ظاهرة نقدية بجوار عوامل أخرى .

فلا بد من تفعيل الرقابة حتى يمكن الحد من تقليل هذه الظاهرة وذلك من خلال

**التوصيات التالية :**

#### ١ - العمل على استقلالية البنك المركزى .

ويعنى ذلك أن الساسة لا تتدخل فى عمل البنك المركزى ولا تعطى أوامر له بالطبع للنقود عند وجود عجز فى الموازنة مثلاً وبالفعل صدر قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى الجديد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ حيث تنص المادة الخامسة منه على أن البنك المركزى يعمل على تحقيق الاستقرار فى مستوى الأسعار مع المحافظة على سلامة النظام المصرفى ، وأعطت للبنك الحق فى وضع أهداف السياسة النقدية بالإتفاق مع الحكومة . ولكنه نظراً للتقلبات السياسية فى الفترة الأخيرة التى تمر بها البلاد لا ندرى ما هو الوضع الآن هل الأمر مفعّل أم لا .

الأمر الآخر هو أن تتخذ إجراءات لكبح جماح التضخم وذلك :

- باستخدام سياسة تقشفية مع مراعاة المساواة فى توزيع التقشف غير أنه بسبب الضغوط السياسية يحتمل أن ينعكس اتجاه هذه السياسة قبل أن يتاح لها الوقت .
- توجيه الإنفاق العام الحكومى إلى مشاريع استثمارية حقيقية تخلق فرص عمل جديدة والعمل على تنوع هذه المشروعات بحيث لا يقتصر الأمر على السياحة فقط بل لابد من التخصيص الجيد للموارد فى القطاعات الأكثر إنتاجية الملائمة لظروف البيئة المصرية قطاع الزراعة مثلاً .

- العمل على محاربة الفساد بإصدار قوانين وتشريعات قاسية فى كل من يتلاعب بإقتصاد البلد
- توفر الرغبة السياسية فى فك الارتباط بالإقتصاد الخارجى والعمل على استقلالية الإقتصاد المصرى .
- العمل على إعداد تأهيل النخبة التى تتميز بالإبداع والخيال لإنتاج حلول غير تقليدية للعمل على الخروج من هذه الأزمات .
- تهيئة المناخ السياسى والاجتماعى والثقافى للنهوض بهذه القضية لأنه إذا أنطلق الإقتصاد فهو بمثابة الخطوة الأولى لإصلاح ما بعده .

ثم بحمد الله

## الكتب والمراجع

- (١) آليات التضخم فى مصر ، د. هناء خير الدين .
- (٢) مجموعة بحوث الاقتصاديين المصريين .  
تحرير د. محمد زكى شافعى ، د. رمزى زكى .
- (٣) هيكل الصناعة الإسرائيلية ، رسالة دكتوراه .
- (٤) السياسات الاقتصادية فى التسعينيات .
- (٥) مجلة مصر المعاصر ، العدد ٤٦٥ ، الجمعية المصرية الاقتصادية للإحصاء والتشريع .